

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

2 - السيرة العقلانية: قال المحقق صاحب الجواهر (رحمه الله): إنّما المدار - في العوضين بحسب السيرة العقلانية - على صدق المعلومية وعدم الغرر ([2261]). 3 - الإجماع: قال صاحب الجواهر: يشترط أن يكون المبيع معلوماً... بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه ([2262]). وقال الفاضل النراقي: إنّ المتتبع لكلمات الفقهاء يراهم بأسرهم مصرّحين في غير موضع واحد، بحيث يحصل العلم للفقيه بأنه حكم الإمام المعصوم (عليه السلام) بل هو المتفق عليه بين الفريقين وفي استدلالهم به - الغرر - مطلقاً، إشعار بكونه قاعدة مقبولة مسلّمة بين الجميع ([2263]). التطبيقات: 1 - قال العلامة الحليّ (قدس سره): وقد نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن بيع الغرر كبيع عسيب الفحل، وبيع ما ليس عنده، وبيع الحمل في بطن أمّه؛ لنهيها (صلى الله عليه وآله) ولأنه غرر ([2264]). 2 - قال المحقق الحليّ (قدس سره): ولا يجوز بيع سمك الآجام ولو كان مملوكاً؛ لجهالته، وإن ضمّ إليه القصب أو غيره على الأصح ([2265]). وقال المحقق صاحب الجواهر (قدس سره): قد تبين لنا بقاعدة الغرر والجهالة أنه لا يجوز - ذلك البيع وإن ضم إليه شيء معلوم - لأنّ ضم المعلوم إلى المجهول لا يصيّرهُ معلوماً ([2266]).